

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء سكرتارية صحفية برئاسة الجمهورية وتعيين السيد / سعد زغلول نصار سكرتيراً صحفياً لرئاسة الجمهورية ،

قرر :

( المادة الأولى )

ينشأ مكتب لرئيس الجمهورية للشئون الإعلامية ، ويلحق بالسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية .

( المادة الثانية )

تدب السيدة / همت مصطفى الخواص سكرتيراً للعلاقات الإعلامية لرئيس الجمهورية بالإضافة إلى عملها بهيئة التلفزيون وتكون ضابط الاتصال بالتلفزيون .

( المادة الثالثة )

يعين السيد / سعد زغلول نصار سكرتيراً صحفياً لرئيس الجمهورية ، ومتحدثاً صحفياً لرئاسة الجمهورية .

( المادة الرابعة )

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٨ ( ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٨ )

أنور السادات

٤ - ديوان عام الوزارة ويشكون من : الأجهزة العامة في المجالات الآتية :

( أ ) التخطيط .

( ب ) المتابعة والرقابة .

( ج ) الشؤون المالية والإدارية والنورة الإدارية .

( د ) العلاقات العامة .

ويصدر وزير التعمير والمجتمعات الجديدة قراراً بتحديد اختصاصات هذه القطاعات وما يتبعها أو يتبعه من أجهزة وتقسيمات فرعية والمستويات الوظيفية بهذه الأجهزة .

( المادة الثالثة )

يتبع وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الأجهزة الآتية :

١ - اللجنة الاستشارية للتعمير ، وجهاز البحوث والدراسات وصندوق البحوث والدراسات .

٢ - الهيئة العامة للتخطيط العمراني .

٣ - الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني .

٤ - الجهاز المركزي للتعمير والأجهزة التابعة له .

٥ - هيئة جهاز تنمية بحيرة ناصر .

( المادة الرابعة )

يكون وزير التعمير والمجتمعات الجديدة هو الوزير المختص بالنسبة للشركات الآتية :

- شركة المقاولون العرب .

- شركة مصر للاسمنت المسلح .

- شركة النصر العامة للقاولات ( حسن علام ) .

- شركة المقاولات المصرية ( مختار إبراهيم ) .

- شركة الجمهورية العامة للقاولات .

كما يكون لوزير التعمير والمجتمعات الجديدة سلطات الوزير المختص في تطبيق القوانين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ وفي غيرها من القوانين واللوائح والقرارات ، وذلك بالنسبة لكل ما يتعلق بنشاط الهيئات والأجهزة والوحدات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار .

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٨ ( ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٨ )

أنور السادات